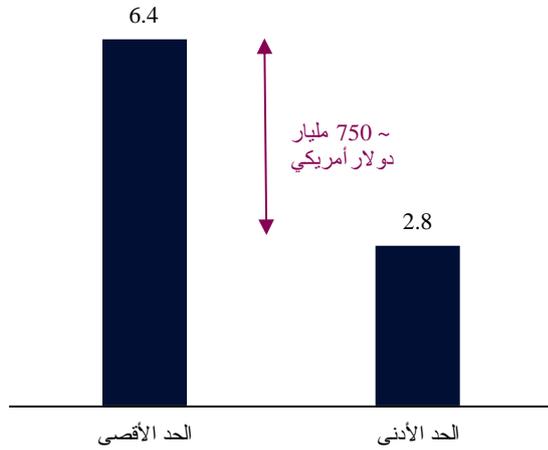


## الاقتصاد الصيني يتعافى بقوة ولكن عدم اليقين بشأن عام 2024 يظل قائماً

هذا في التناقض الكبير بين الحد الأقصى والحد الأدنى للتوقعات بشأن نمو الاقتصاد الصيني في عام 2024: يتوقع المحللون الأكثر تفاؤلاً نمواً بنسبة 6.4%، بينما يشير أولئك الأكثر تشاؤماً إلى نمو بنسبة 2.8% فقط. الاختلاف جوهري، ليس فقط بالنسبة للصين ولكن بالنسبة للاقتصاد العالمي بأسره. إذا ثبتت صحة التوقعات المتفائلة، ستضيف الصين حوالي 1.3 تريليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي. في المقابل، إذا تحقق السيناريو الهبوطي، فستضيف الصين 542 مليار دولار فقط. الفجوة بين النتيجتين، والتي تبلغ 750 مليار دولار، هي ما يفصل الناتج المحلي الإجمالي لدولة كبيرة نسبياً مثل إسبانيا عن دولة أصغر مثل النمسا.

نطاق توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2024  
 (على أساس سنوي، %)



المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

من وجهة نظرنا، من المرجح أن تخيب توقعات كل من المتشائمين والمتفائلين بشأن النمو في الصين، حيث نتوقع أن تحافظ البلاد على معدل نمو معتدل يبلغ حوالي 5% العام المقبل. هناك عاملان رئيسيان يدعمان وجهة نظرنا.

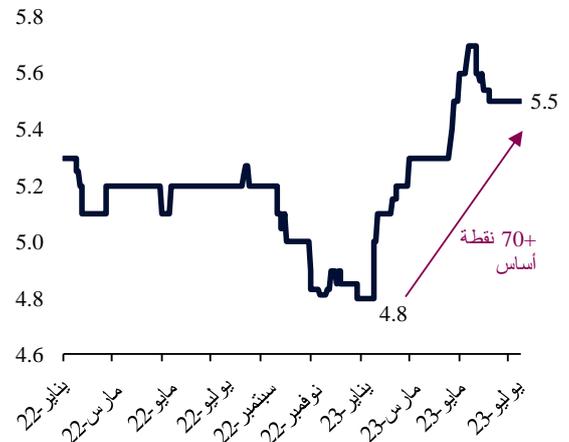
أولاً، من المرجح أن تخيب توقعات المحللين الأكثر تشاؤماً وذلك لأن قطاع التصنيع مهياً للتوسع على خلفية تحسن الدخل الحقيقي على مستوى العالم، وتراجع أزمة الطاقة، والحاجة إلى تجديد مستويات المخزون بعد فترة طويلة من خفض المخزونات. وستكون هذه العوامل داعمة لقطاع التصنيع الصيني، الذي يعاني حالياً من ضعف الطلب العالمي، على الرغم من التعافي المستمر في الاقتصاد المحلي.

ثانياً، سيتعين على المحللين الأكثر تفاؤلاً التعامل مع حقيقة أن عملية تعافي قطاع الخدمات في الصين بدأت بالفعل تفقد زخمها وأن أي دعم رسمي من المرجح أن يكون محدوداً. الحوافز المالية والنقدية مقيدة حتى الآن، وتم تعديلها للحفاظ على المستوى الطبيعي

في وقت مبكر من العام الحالي، كانت الصين أحد الأسباب الرئيسية وراء توقعاتنا التي تفوق إجماع التوقعات بشأن النمو العالمي لعام 2023. هيمنت الرؤية السلبية من قبل المستثمرين والمحللين على الأجندة الاقتصادية، حيث أشارت توقعات بلومبرغ إلى تعافٍ صيني بطيء تبلغ نسبته 4.8% بعد أداء ضعيف في عام 2022. إجماع بلومبرغ هو أداة لرصد التوقعات العالمية للاقتصاديين ومراكز الفكر ودور الأبحاث، وتقدم مجموعة من التوقعات بالإضافة إلى نقطة متوسطة لتوقعات السوق.

جاءت توقعات النمو المنخفضة في أعقاب فترة من الرياح المعاكسة السلبية المتتالية، مثل الموجات الجديدة من كوفيد، والإغلاق المتواصل للمدن الكبرى، والأزمة العقارية، والدعم الضعيف عبر السياسات، وعدم اليقين في القطاع الخاص المرتبط بالإجراءات التنظيمية الصارمة على شركات الابتكار. وعلى الرغم من كل الرياح المعاكسة في عام 2022، كنا نتوقع أن نشهد تعافياً دورياً أكثر قوة في الصين هذا العام، حيث كانت البلاد تستعد للابتعاد عن الإجراءات الصحية والسياسات الاقتصادية المشددة للغاية.

إجماع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2023  
 (توقعات النمو على أساس سنوي، %)



المصادر: بلومبرغ، تحليلات QNB

لم يمضِ وقت طويل حتى تغير هذا الوضع في الصين، حيث بدأت البلاد ما سُمي بعملية "إعادة الانفتاح الاقتصادي". نتيجة لذلك، منذ بداية العام، نمت توقعات النمو في الصين بمقدار 70 نقطة أساس لتصل إلى 5.5%. على الرغم من الضعف المستمر في قطاع التصنيع، ازدهر استهلاك الخدمات حتى تجاوز المستويات التي كانت سائدة قبل الجائحة. وبعد مرور سبعة أشهر، أبقينا توقعاتنا للنمو في الصين عند 5.5% في عام 2023.

في الفترة القادمة، ونظراً لانتهاء عملية إعادة الانفتاح الاقتصادي، فإن السيناريو يتسم بقدر أكبر من عدم اليقين. ويتضح عدم اليقين

بشكل عام، فاق النمو الصيني توقعات المحللين حتى الآن هذا العام، لكن يظل عام 2024 متسماً بعدم اليقين. نتوقع أن يكون نمو إجمالي الناتج المحلي قوياً في حدود 5% في الصين لعام 2024، حيث ستعود دورة التصنيع العالمية إلى الوضع التوسعي وستقوم السلطات الصينية بتعديل سياساتها التحفيزية بعناية لمنع دورات الازدهار والكساد.

للنشاط ولكن ليس لإنتاج نوع الطفرات الاستثمارية التي كانت جزءاً من دورات التيسير الصينية في الماضي. في حين أنه من المتوقع وجود حوافز إضافية من الآن وحتى عام 2024، فإننا لا نرى "تدابير قوية" هذه المرة. تحرص السلطات الصينية على رؤية الاقتصاد الصيني يتكيف مع نموذج نمو أقل اعتماداً على التوسع في رأس المال الثابت، ومشاريع البنية التحتية الضخمة، والتطوير العقاري. بدلاً من ذلك، هناك توجه لتفضيل التصنيع والاستهلاك عالي التقنية. في خضم هذا التحول، من المرجح أن يعتدل النمو طويل الأجل بشكل طبيعي.

## فريق QNB الاقتصادي

### لويز بينتو\*

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4642

\*المؤلف المراسل

### بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول - قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4643

**إخلاء مسؤولية:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.